

إشكالية الأخطاء المنهجية والعلمية في كتب التطبيقات النحوية وآثارها السلبية على الطلبة في مراحل التعليم المختلفة

عائدة عبد الرحمن الحلوة

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى معالجة إشكالية علمية وتربوية خطيرة باتت تشكل ظاهرة فاشية في عدد من المناهج الدراسية على امتداد عالمنا العربي، تتمثل في كتب التطبيقات والتمرينات اللغوية المليئة بكم وافر من الأخطاء المنهجية والعلمية في صلب القواعد اللغوية الأساسية، بما أدى إلى انعكاس آثارها السلبية على واقع التعليم المدرسي والجامعي في ما يتعلق بمواد اللغة العربية عموماً وتحديدًا مادتي النحو والصرف، والأداء التراكمي العام لكل من المعلم والطالب على مستوى المخرجات المعرفية. وبمراقبة المحتوى اللغوي لتلك الإصدارات وما حوته من شوائب وأخطاء فإن الباحث يقف على عدة أسباب أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في مراحل التعليم المختلفة، وبالأخص مرحلة التعليم المدرسي، لأن التأسيس إذا كان مصحوباً بخلل معرفي فإنه يبنى عليه كم من الأخطاء تتخذ مسارا تراكمياً خفياً، لا ندرك منه - في كثير من الأحيان - إلا آثاره السلبية، بحيث يصعب في تلك الحال تحديد مكم الخلل وبالتالي يتعذر التوصل إلى العلاج المناسب في الوقت المناسب.

يستعرض البحث طائفة من تلك الأخطاء التي تم رصدها وتبناها، ويبين مكم الخطأ فيها، مستعينا بالمنهجين الاستقرائي والتحليلي، فتناول منشأها من الناحية اللغوية، وكيفية تفاعل الطلاب معها، وانجذاب بعض المعلمين المبتدئين الذين تنقصهم الدراية والخبرة ولا سيما في ظل غياب إشراف تربوي حقيقي، وتنسيق لغوي جدي من منسقين تربويين وأكاديميين ذوي كفاءة في فروع علوم اللغة العربية المختلفة. ثم يخلص البحث إلى جملة من الحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة وانتشار آثارها، مبيناً الدور المتكامل لكل من المؤلف والمعلم وجهة الإصدار ومؤسسات التعليم وهرمياتها التربوية من المعلم إلى المنسق والمشرف.

إشكالية البحث

يطرح البحث إشكالية محدّدة هي ظاهرة انتشار الأخطاء النحوية والمنهجية في عرض القواعد النحوية نفسها وإجراء التطبيقات عليها، ولا سيما التطبيقات الإعرابية، في عدد كبير من الكتب المعدّة للتطبيقات النحوية والصرفية. وهو يأخذ عينة من هذه الكتب المؤلفة حديثاً لبيان مستويات هذه الأخطاء فيها. ومن خلال العرض والتحليل يتبيّن حجم الخطر في السكوت عنها، وتالياً أهمية دور الرقابة الجادة في علاج هذه المعضلة، قبل استفحالها إلى حدّ يصبح الصواب فيها غريب الوجه واليد واللسان.

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث نابعة من حجم الإشكالية التي يسלט الضوء عليها فإن ظاهرة تفشي الأخطاء والثغرات والمغالطات والتناقضات فيما يفترض أن يكون وسيلة للتعليم والتقويم هي ظاهرة خطيرة. والخطر أيضاً يكبر ويزداد عند السكوت عنها وعدم التنبيه عليها. فإن تكرار هذه الأخطاء على مسامع المبتدئين المنعطين للتمكن في علم النحو وعلى أذهانهم على مدى أشهر أو سنوات قد يؤدي إلى ترسيخها بحيث يصير تغيير ذلك أمراً شاقاً يتطلب جهوداً مضاعفة لأجل تصحيح المفاهيم الخاطئة وإعادة ترسيخ الصواب. هذا مع احتمال أن

يواجه المتكلم بالصواب بعواصف من قبل من يظن نفسه خبيراً وهو غارق في مغالطات هي في صميم القواعد النحوية الأساسية؛ فاستمرار هذه الظاهرة إذن واستمرار السكوت عنها قد ينقل الكلام فيها من كونها نتيجة للضعف في علوم العربية إلى كونها أيضاً من المسببات الرئيسية له.

مقدمة البحث:

تشهد بلادنا العربية اليوم جهوداً حثيثة ومبادرات واعدة لمحاولة النهوض بمستوى أبناء هذا الجيل في اللغة العربية وخاصة بعد تمشي الضعف الشديد فيما بينهم. وفي إطار تلك المحاولات نرى عدداً من أهالي الطلاب يجوبون المكتبات بشكل مستمر بغية الاطلاع على كل جديد في كتب اللغة العربية ولا سيما ما يتعلق بالتطبيق اللغوي من نحو و صرف، ويحدهم الأمل بإيجاد جزء من الحل في صفحات هذه الكتب. وكذلك نرى بعض المعلمين يعيّنون لطلابهم بعض تلك الكتب، كما يلجؤون هم أنفسهم إلى اقتنائها راجين إيجاد العون على عمل تطبيقات إضافية أو توفير مادة لاختبار الطلاب. وأما بالنسبة للطلاب أنفسهم فتلاحظ أن عدداً كبيراً منهم - خصوصاً أولئك الذين يحاولون إحراز التقدم الجاد في دراستهم - يلبسون الكتاب المدرسي أو الجامعي ثوب المرجعية، فهم يعدّونه سجلاً مطبوعاً يلجؤون إليه لاسترجاع ما شرح لهم واستذكاره بل يقومون أحياناً كثيرة بالمقارنة بين ما ورد فيه وما ذكره المعلم في شرحه. وهذا يعزى إلى ما أصبح يعرف اليوم بسلطان الكلمة المطبوعة.

والسؤال الذي لا بدّ من طرحه هنا هو: هل يشكل الكتاب المقرر في المدارس والجامعات أو الكتاب المعين كمساعد جزءاً من الحل كما يظن الكثيرون أم أنه يشكل جزءاً من المشكلة وسبباً من أسباب هذا الضعف الذي نحاول علاجه ؟

منهج البحث:

اعتمد البحث على المناهج: الاستقرائي والوصفي والتحليلي؛ إذ إن الخطوة الأولى كانت بالاطلاع على عدد من الكتب المنتشرة بين أيدي طلابنا في المدارس والجامعات والمندولة اليوم في الأسواق، ثم رصد ما فيها من أخطاء ومغالطات بغية تصنيفها، ثم عرضها وتحليلها، وأخيراً ذكر أسبابها الرئيسية واقتراح الحلول المناسبة لها.

البحث:

إن المتوقع والمنتظر من الكتاب ذي الطابع الأكاديمي أن يقوم بدور مؤثر وفعال في العملية التعليمية. وبما أنه يؤلف في العادة لغرض تربوي أولاً فالمتطلب أن يكون مراعيًا لشرطين أساسيين يندرج تحت كل منهما بنود عديدة. فأحد الشرطين يتعلق بسلامة الأسلوب الذي يتبعه المؤلف في عرض المسائل وترتيب تدرجها، واختيار التدريبات والتطبيقات عليها، وسلاسته بحيث يكون مراعيًا لمستوى الطالب في نضجه واحتياجاته وملائمة مخرجاته التعليمية في كل مرحلة من مراحل دراسته. وأما الشرط الأساسي الثاني فهو مراعاة صحة كل المعلومات الواردة فيه. والملاحظ اليوم الافتقار الشديد لهذين الأمرين ولا سيما الثاني منهما بحيث يعجز عدد هائل من الكتب المعاصرة بالأخطاء على صعيدي المنهج والمادة. وكأن الأمر برمته بات خاضعاً لمزاجية استسبابية عند هذا المؤلف أو ذلك، وهو ما يرسم صورة لفوضى عارمة شبت عن طوق الضبط والحصار. وأما أسباب انتشار هذه الظاهرة فهي متفرعة كلها عن سبب رئيسي واحد وهو الخلل في الرقابة والإشراف التربويين، وهذا على مستوى المدارس والجامعات. فإن قلة الرقابة الرسمية أو الخاصة، أو انعدامها، أو تسليمها لأشخاص غير مؤهلين يسبب أضراراً كبيرة على المستوى العام يعكس اختيار المعلمين وتقرير المناهج وتعيين الكتب. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إنه ينسحب على مستوى خريجي الجامعات الذين هم دكاترة المستقبل! وقد أجرى الدكتور ياسين الأيوبي دراسة مفصلة بالأرقام والإحصاءات عن مناهج اللغة العربية والمقررات على صعيد المدارس والجامعات اللبنانية بعنوان "اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في الجمهورية اللبنانية: الواقع والتحديات واستشراف المستقبل" بين فيها الضعف الشديد في مناهج المرحلة الثانوية في المدارس وكذلك بين ضعف مناهج عدد كبير من الجامعات التي تخرج

متخصصين في اللغة العربية وآدابها. وفي خلال بحثه تطرق إلى موضوع ضعف التأليف، مبيناً أثر غياب الرقابة في أماكن كثيرة على عملية إنتاج المؤلفات الجيدة، وظهور كم كبير من الكتب ذات المستوى المتدني. خالصاً إلى أن العلة الكبرى لذلك تكمن في السياسة التربوية العامة التي رسمتها الدولة، وعدم الجدية في إغناء اللغة العربية، ودفعها لتأخذ دورها في التطور الفكري والحضاري. ثم يلخص واقع الإشكالية بقوله: "... ويدخل المنوح درجة الدكتوراه في هيئة التدريس الجامعي، للحاجة الملحة إلى اختصاصه، وتكرر التجربة، فيُشرف من هو مفتقر إلى العمق والغنى والمعرفة اللغوية، على طلبة جدد، والنتيجة خواء اللغة أو قل خواء الجامعة من رجالات اللغة والبحث اللغوي، وتالياً خواء المكتبة من مؤلفين أكفيا وكتاب متضلعين بالتحقيق، وأساليب التعبير والكتابة في مختلف أنماطها ووجوهها." (١)

فسوء اختيار المناهج والكتب والأساتذة المسبب عن سوء الإشراف التربوي يؤدي بدوره إلى تخريج أساتذة دون المستوى يتصدر بعضهم للتأليف اللغوي فيستمر الضعف ويتفاقم يوماً بعد يوم إلا أن يتم التصدي له بحزم. وفي هذا الإطار أيضاً يذكر الدكتور فخر الدين قباوة: "والغالب على هذه المصادر أنها تخرج إلى الأيدي من الزاوية اللغوية في بلاد العرب على غير توجيه أو رقابة فيكون فيها للقارئ رافد تعبيري مضطرب مدخول....، وبما أن الطالب يلزم هذه المصادر ليل نهار ويراجع قراءتها مرارا حتى يتقن حفظها والقدرة على أدائها، فإن أثرها اللغوي بالغ عميق يحمله ألوان الركة والتوزع والغموض والاضطراب. فلا بد أن يعاد النظر في تأليف الكتاب المدرسي ليكون نموذجاً صالحاً للتفكير والتعبير." (٢) فهو بدوره يسلط الضوء على مشكلة الرقابة مبيناً تأثير غيابها أو ضعفها.

عرض النماذج لبعض الأخطاء في التطبيق النحوي:

والنماذج الآتية مأخوذة من بعض الكتب المطروحة في الأسواق والمنتشرة بين أيدي الطلاب والأهل، ويعتمدها بعض المعلمين للوظائف والتطبيقات الصفية والاختبارات الخطية. وإن عرضها ومناقشتها يبينان بوضوح لا لبس فيه حجم المشكلة القائمة وإفرازاتها السلبية.

المثال الأول	التوضيح
لا قبيحاً خلقه جميل. خلقه: خلق: نائب فاعل للصفة المشبهة قبيح مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.	الصواب أنه فاعل للصفة المشبهة. ومن المعلوم أن مرفوعها لا يكون نائباً عن الفاعل وهذا مما لا خلاف فيه.

المثال الثاني	التوضيح
رأيت اللذين قدما من بعيد. جملة قدما من بعيد: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. العائد محذوف والتقدير رأيت اللذين هما قدما من بعيد.	الصواب أنه لا يوجد في هذا الكلام حذف. بل لا يجوز اعتبار ذلك لأن هذا يخالف قاعدة نحوية معروفة في باب الاسم الموصول في مبحث أحوال العائد وضوابط إجازة حذفه.

المثال الثالث	التوضيح
في الآية: "أوليس الله بأعلم بما في صدور العالمين" أعلم: خبر ليس مجرور بحرف الجر الزائد وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف وشبه الجملة "بأعلم" في محل نصب خبر ليس.	حرف الجر الزائد مع الاسم الذي بعده لا يعد شبه جملة. ثم ما ذكر هنا ظاهره أن ليس لها خبران، أحدهما مفرد والآخر شبه جملة.

المثال الرابع	التوضيح
قال الشاعر: فلا تكتمننَّ الله ما في نفوسكم ليخفى ومهما يكتم الله يعلم تكتمننَّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية وحذفت الواو لالتقاء الساكنين وحذفت منه النون لتوالي الأمثال.	الصواب أن تكتمن مضارع مجزوم وليس مبني لأن نون التوكيد لم تباشره حقيقة. والميم حركتها الضم وليس الفتح.

المثال الخامس	التوضيح
قيل: لِيَكِلَ لَنَا الْأَوْغَادُ مَا شَاؤُوا أَدَى لَا بَدَأَنَّ الظلمَ يوماً يَسْحَقُ ما: مصدرية. ما وما بعدها في تأويل مصدر في محل نصب مفعولاً به.	الصواب أن ما هنا ليست مصدرية إنما هي اسم موصول ويرجع في تحديد ذلك إلى المعنى. فاعتبارها مصدرية مؤداه أن المعنى ليكل لنا الأوغاد مشيئتهم. وهذا لا يستقيم هنا.
المثال السادس	التوضيح
من كتب الوظيفة؟ من: مبتدأ الجملة في محل رفع خبر. من كتب؟ من: اسم استفهام في محل نصب مفعولاً به مقدم. كيف أعطيت الفقير؟ كيف: اسم استفهام في محل نصب مفعولاً به ثانياً مقدماً.	"من" في مثال: "من كتب" إعرابها مماثل له في مثال: "من كتب الوظيفة". لا خلاف في ذلك. إذ في المثالين فاعل كتب ضمير عائد عليها. فليس بمجرد أن يكون الفعل المتأخر عنها متعدياً ولم يستوف مفعوله تكون هي المفعول. فالعبارة بالمعنى أولاً. ومن المعروف أن المفعول به قد يحذف. وكذلك "كيف" في المثال المذكور ليست مفعولاً ثانياً إنما هي في محل نصب حال. وأما المفعول الثاني فقد حذف من الكلام. وهذا واضح من المعنى ولا لبس فيه ألبتة.
المثال السابع	التوضيح
- قال محمد مهدي الجواهري: يا شامُ يا لمحَ الكواكبِ في دجى يا موكبَ الأعراسِ في صحراء يا: أداة نداء. شامُ: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب على النداء.	الشام ليست نكرة. وبناء هذه الكلمة على الضم لأجل أنها علم مفرد.
المثال الثامن	التوضيح
قال الشاعر: لقد كتمتُ الهوى حتى تهيمني لا أستطيع لهذا الحبّ كتماناً حتى: حرف غاية وجر. تهيمني: تهيم: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة في آخره، والنون للوقاية، حرف لا محل له من الإعراب "تمنع الفعل من الكسر" والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. جملة لقد كتمت الهوى: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. جملة تهيمني: معطوفة على ابتدائية فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.	حتى ترد في العربية على ثلاثة أوجه: ابتدائية، وجارة، وعاطفة. وقد وضع النحاة ضوابط ذلك ونهبوا إلى عدم الخلط في هذا الأمر. وهنا إن اعتبرت جارة فأين مجرورها؟ وكيف اعتبرت الجملة بعدها معطوفة؟

<p>المثال التاسع</p> <p>- قال بشار بن برد: إذا كنت في كلِّ الأمور معاتباً صديقك لم تلقَ الذي لا تعاتبه فِعشٌ واحداً أو صلَّ أخاك فإنَّه مقارِفُ ذنبٍ مرَّةً ومجانِبُهُ فِعش: الفاء الرابطة لجواب الشرط. جملة لم تلق: استئنافية لا محل لها من الإعراب. جملة عش واحداً: جواب لشرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.</p>	<p>التوضيح</p> <p>الإعراب يتعلق بالمعنى. ومن الواضح جدا لمن يفكر في معنى البيت أن جواب الشرط ليس جملة "عش" وإنما هذه الجملة استئنافية. والجواب هو جملة "لم تلق". فليس مجرد مجئ جملة مقترنة بالفاء بعد أداة الشرط وجملة فعله يجعل منها جملة الجواب، بل الاعتماد في تحديد إعرابها يرجع إلى المعنى.</p>
<p>المثال العاشر</p> <p>- قال الشاعر: وحمدك المرء ما لم تبله خطأً وذمك المرء بعد الحمد تكذيبٌ ما: النافية لا عمل لها.</p>	<p>التوضيح</p> <p>" ما " في البيت لا تفيد النفي، وإنما هي مصدرية ظرفية.</p>
<p>المثال الحادي عشر</p> <p>سبعونَ عاماً والكنانة تغتلي والنيل يشخبُ والجموعُ تساءُ والكنانة: الواو حرف عطف، الكنانة: اسم معطوف على المبتدأ المحذوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. والنيل: الواو حرف عطف، النيل: اسم معطوف على المبتدأ المحذوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. الكنانة تغتلي: "معطوفة على ابتدائية لا محل لها من الإعراب". جملة تغتلي: " في محل نصب حال". جملة النيل يشخب: "معطوفة على ابتدائية لا محل لها من الإعراب".</p>	<p>التوضيح</p> <p>هنا عدة أخطاء. أولاً: الواو الأولى في البيت حالية وليست عاطفة. وهذا ظاهر من المعنى. ثانياً: " الكنانة " مبتدأ إذ يؤلف مع الجملة بعده جملة اسمية. ثالثاً: " النيل " مبتدأ وإن كانت الواو قبله حرف عطف إذ العطف هنا لجملة على جملة. رابعاً: جملة " تغتلي " خبر للمبتدأ " الكنانة " إذ بها يتم المعنى، وليست جملة حالية. خامساً: وكذلك جملة " يشخب " هي خبر للمبتدأ " النيل " لما ذكرنا.</p>
<p>المثال الثاني عشر</p> <p>- قال عمرو بن كلثوم: تهدُّنا وتوعدُّنا رويداً متى كُنَّا لأمك مقتونين جملة كنا لأمك: " في محل جر بالإضافة".</p>	<p>التوضيح</p> <p>" متى " هنا استفهامية وليست شرطية. فليس صحيحاً أن جملة كان مع اسمها وخبرها هي في محل جر بالإضافة كما ذكر.</p>

<p>المثال الثالث عشر</p> <p>تَدَّرَعُوا الْعَقْلَ جَلْبَاباً فَإِنَّ حَمِيَّتَ نَارِ الْوَعَى خَلَّتْهُمْ فِيهَا مَجَانِينَا جملة تدرعوا العقل: - ابتدائية لا محل لها من الإعراب. جملة حميت نار الوعى: في محل جزم فعل الشرط لأنها فعل ماض. جملة خلتهم فيها مجانينا: في محل جزم جواب الشرط لأنها فعل ماض.</p>	<p>التوضيح</p> <p>جملة فعل الشرط لا تأتي أصلاً في محل جزم، فإذا كان فعلها ماضياً ولم تكن أداة الشرط ظرفية فلا محل لها من الإعراب، وأما إن كانت الأداة ظرفية فتكون الجملة في محل جر، وفي الحالتين يكون الجزم لمحل الفعل الماضي. وأما بالنسبة لجملة الجواب فلا تكون في محل جزم إلا إن تحقق فيها شرطان: الأول: أن تكون الأداة جازمة والثاني: أن تقترب الجملة بالفاء أو إذا الفجائية. وفي المثال المذكور انتهى الشرط الثاني فالجملة لا محل لها من الإعراب، والجزم يكون لمحل الفعل أيضاً.</p>
<p>المثال الرابع عشر</p> <p>مَا أَتَيْتَ مِنْ خَيْرٍ فَسْتَجِدْهُ أَمَامَكَ. تجدّه: فعل مضارع مجزوم.... جملة: "ستجدّه أمامك": في محل جزم جواب الشرط لاقترابها بالفاء.</p>	<p>التوضيح</p> <p>الصواب أن وجود الفاء الرابطة يمنع عمل أداة الشرط في الفعل "تجدّه" فلا يتسلط عليه الجزم وإنما يكون مرفوعاً. فالمثال المعطى بهدف التدريب فيه خطأ في القاعدة المذكورة، وهي من القواعد المشهورة التي لا خلاف فيها.</p>
<p>المثال الخامس عشر</p> <p>قال الشاعر: سَلِيْ إِنَّ جَهْلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْلُ سلي: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسر لمناسبة الياء. والياء ياء المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل.</p>	<p>التوضيح</p> <p>الصواب أن الفعل هنا مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة.</p>

المثال السادس عشر	التوضيح
<p>- قال المتنبى: وما كلُّ سيفٍ يقطعُ الهامَ حدهُ و [تقطعُ لزباتِ الزمانِ مكارمَهُ] الجملة معطوفة على جملة خبرية فهي في محل رفع خبر.</p> <p>- قال المتنبى: يقولون لي: ما أنت في كلِّ بلدةٍ و [ما تبتغي]؟ ما أبتغي جلاً أن يُسمى الجملة في محل نصب مفعول به لأنها معطوفة.</p> <p>- قال أحمد رامي: هذي ثمارك طابَّت في مغارسها [و ذاك غصنك] يندى وهو فيئانُ الجملة في محل نصب حال لأنها معطوفة.</p> <p>- قال طرفة بن العبد: فإنَّ متُّ ف [انعيني بما أنا أهلهُ] و [شقي عليَّ] الجيبَ يا ابنةَ معبدٍ الجملة معطوفة على جملة في محل جزم الشرط فهي مثلها في محل جزم جواب الشرط.</p>	<p>الصواب أنه حين يكون عندنا جملة معطوفة على جملة لها محل من الإعراب فمحلها يكون كمحل الجملة المعطوف عليها. وعليه فلا يقال مثلاً إن الجملة معطوفة وهي في محل رفع خبر أو نصب حال أو غير ذلك.</p>
المثال السابع عشر	التوضيح
<p>- قال الشاعر: لو كانَ شاهدَ مهيارٍ وقائماً لما تغنى بغيرِ العُربِ مهيارُ لو: حرف شرط غير جازم، حرف امتناع لامتناع. كان: فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو وجملة شاهد في محل نصب خبر كان. إعراب الجمل: جملة شاهد مهيار: " فعل الشرط لا محل لها من الإعراب.</p>	<p>الصواب أن الجملة المذكورة هي في محل نصب خبر كان. والملاحظ ذكر إعرابين مختلفين لجملة واحدة والثاني منهما خطأ.</p>
المثال الثامن عشر	التوضيح
<p>في قوله تعالى: " ألم يروا كم أهلكتنا قبلهم من القرون " وقوله: " وإن أدري لعله فتنة لكم " قيل: الفعل " يروا " سبق باستفهام فصار معلقا عن العمل فيما بعده. والفعل " أدري " سبق بإن النافية فصار معلقا عن العمل فيما بعده.</p>	<p>ما يذكره جميع النحاة في كلامهم على التعليق هو أن المعلق يأتي بعد هذه الأفعال وليس قبلها. فهنا خلط واضع.</p>

خلاصات ونتائج:

إن الأخطاء المذكورة أعلاه لهي غيوض من فيض ما تعج به كثير من كتب التطبيقات النحوية اليوم، وخاصة الإعرابية منها. وإذا تأملنا الأمثلة المذكورة يتبين لنا أن الأخطاء المرتكبة ليست منحصرة في مستوى واحد من مستويات الخلل وإنما تشمل مستويات متعددة كما

سيتضح من خلال استعراضها.

المستوى الأول: سوء فهم وظائف الأدوات النحوية وأجزاء الكلام في السياق. وقد تجلّى ذلك بوضوح في عدد من الأمثلة المذكورة. ففي المثال الخامس رأينا كيف أنه لم يتم التمييز بين "ما" الحرفية المصدرية و"ما" الاسمية الموصولة بالرغم من سهولة هذا الأمر ووضوحه عند الرجوع إلى خصائص كل منهما؛ فمما يميز الأولى من الثانية مثلا أن الأولى تسبك مع ما بعدها بمصدر بخلاف الثانية، ولو تم النظر إلى هذا الفرق وحده لتم تجنب الخطأ.

وكذلك في المثال العاشر تم الخلط بين "ما" النافية و"ما" المصدرية الظرفية مع الفرق الشاسع في معنى كل منهما، ومع كون المثال المذكور لا شبهة فيه ولا لبس، بل إنه لا معنى لكون "ما" فيه نافية. فارتكاب مثل هذا الخطأ في كتاب يُدعى فيه أنه لتبسيط المسائل وتقوية الطالب لهُ أمر عجيب ومربك أيما إرباك.

وأما في المثال الثاني عشر فإننا نرى أن عدم التوصل إلى معرفة وظيفة "متى" في الكلام قد نتج عنه خطأ في تحديد الجملة وإعرابها. فقد اعتبرت "متى" في البيت شرطية مع أن المعنى يرشدنا بوضوح إلى كونها استهامية يراد منها الإنكار.

وهكذا يتبين لنا أن هذه الأخطاء قد نتجت عن عدم معرفة معاني الأدوات النحوية أو الخلط في ما بينها، وما ينبني عليها من تحديد لأحكامها وعملها.

وأما المستوى الثاني من مستويات الخلل فهو ناتج عن عدم الإلمام بكثير من القواعد النحوية الأساسية، وضآلة المخزون المعرفي المطلوب والمنتظر ممن يتصدى المهمة التأليف في حقل التطبيقات النحوية واللغوية. وهذا مما يدعو إلى التساؤل عن سبب تصدي أشخاص بهذا المستوى من عدم الإتقان مثل هذه القواعد المشهورة إلى تأليف كتب باسم تيسير الإعراب والتطبيق النحوي... إلخ. فلو نظرنا إلى ما ذكر في إعراب كلمة "خلق" في المثال الأول نجد مخالفا لقاعدة مشهورة تذكر في باب أحوال معمول الصفة المشبهة، فإن النحاة يذكرون أن معمولها إن وقع مرفوعا فهو على أحد احتمالين إما الفاعلية أو البديلية مع شرح المعنى المترتب على كل من الإعرابين. ولم يذكر أي من النحاة أن مرفوعها قد يكون نائبا عن الفاعل.

وكذلك لو نظرنا إلى المثال الثاني نجد يعارض قاعدة نحوية مشهورة جدا وهي أنه لا يجوز تقدير حذف في جملة الصلة إن كان ما بعد الاسم الموصول يصلح لأن يكون صلة بنفسه. فمن أين أتى هذا التقدير المزعوم؟

وكذا يقال أيضا في المثال الثالث عشر فإن ما ذكر في إعراب الجملتين لم يقل به أحد من النحاة.

وكذلك الأمر بالنسبة للمثال الرابع عشر فإن فيه مخالفة واضحة لما ذكره النحاة من قاعدة امتناع تسلط أداة الشرط على فعل جملة الجواب وعمل الجزم فيه مع وجود الفاء الرابطة.

وأما المستوى الثالث من الخلل فهو يعكس بشكل أساسي سذاجة واضحة فيما يظهر كونه صدى لعبارات تتردد كثيرا في معرض تدريس طريقة الإعراب. هذه العبارات وإن أبست ثوب القاعدة النحوية المطردة فهي ليست كذلك إذ لا تطبق إلا بعد النظر في السياق والقرائن الدالة على المعنى.

ولتوضيح ذلك يكفي النظر في بعض الأمثلة المذكورة. فمن ذلك ما ورد في المثال السادس حيث يلاحظ التفريق غير المصيب في إعراب "من" في العبارتين المذكورتين والحقيقة أن إعرابهما لا يختلف. والظاهر أن الخطأ هنا نتج من محاولة تطبيق القول بأننا في إعراب "من" و"ما" الاستهاميتين أو الشرطيتين ننظر إلى الفعل بعدها فإن كان لازما تعربان في محل رفع مبتدأ، وكذلك إن كان متعديا استوفى مفعوله. أما إن لم يستوف مفعوله تعربان في محل نصب مفعول به مقدم. فهذا ليس على إطلاقه وإنما ينظر

فيه إلى المعنى فإذا ترك ذلك يحصل الخلل. وفي المثال الحادي عشر ذكر أن جملة تغتلي في قول الشاعر:

"سبعون عاما والكنانة تغتلي" هي جملة حالية. ويظهر أن هذا الخلط الكبير نتج أيضا عن تطبيق قول اعتاد الكثيرون على ترديده وهو: "الجملة بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال". ومن المعلوم أن هذا له ضوابط. ويكفي النظر إلى البيت المذكور ومعناه،

فكيف تكون هذه الجملة حالية وليس قبلها كلام تام؟ ثم ليس من الواضح أنه يتم الإخبار بها عن كلمة الكنانة؟ أين فهم المعنى؟

وأما المستوى الرابع من الخلل وهو الأبرز والأكثر ظهورا فلا يرى له سبب سوى الضعف الشديد للمؤلفين وفهمهم الخاطئ لما ورد

في كتب النحو التي ألفها القدماء للمبتدئين. ولا نقصد بذلك مصطلحات النحاة القدماء الخاصة التي قد تختلف اليوم في الاستعمال، إنما نتكلم عن أمور بسيطة وواضحة ومعروفة. مثال ذلك ما ورد في الأمثلة الثالث والرابع والسابع والثامن والعاشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر.

ولقد نبّه كثير من قدماء النحاة على أن المتصدي للإعراب ينبغي له أن يكون ملماً بأمور أساسية كعرفة وظائف الأدوات وأحكامها والمعاني المترتبة عليها، كما ينبغي أن يكون متيقظاً إلى المعنى العام للنص المعرب حتى لا يؤدي إعرابه له إلى إعطائه معنى مختلفاً أو مناقضاً حتى. فترى ابن هشام الأنصاري قد خصص أجزاء من كتابه الذي ذاعت شهرته في الأقطار "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" للكلام عن هذا الأمر وبيان أهميته الكبيرة (٢). وكذلك تكلم في هذا الموضوع عدد من المعاصرين من أبرزهم الدكتور فخر الدين قباوة في عدد من مؤلفاته نذكر منها ما ورد في كتاب له بعنوان: "التحليل النحوي أصوله وأدلتها" حيث قال: "فإذا حدد المحلل معاني العناصر اللفظية وعين المقاصد الوضعية لها بقي أن يتعرف المعنى العام للنص كي يستطيع تناوله بالتحليل الصحيح ذلك لأن المعنى العام هو محصلة لتفاعل التركيب الناجز وليس مجموع دلالات المفردات التي تؤلفه وكثيراً ما تزل القدم في عمليات التحليل النحوي لعدم التنبه إلى هذه الحقيقة وقد كان النحاة يتمثلونها دائماً حين يجرون بعض الأعاريب في النصوص ويصححون ما يوهمه الجهل بالمقاصد المعينة فقد رسخ في أذهانهم أن الفهم للنصوص والتحليل للعناصر النحوية عمليتان متلازمتان." ثم أعطى عدداً من الأمثلة منها قوله: "والكلمة الأولى من قول المتنبي:

أَيُّ يَوْمٍ سَرَّرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تَرَعْنِي ثَلَاثَةَ بَصُودٍ

يتحتم كونها استفهامية للإنكار الإبطالي، أي: للنفي، إذ المعنى: ما سررتني يوماً بوصالك، إلا رعنتي ثلاثة بصودك. ولو جعلت شرطية لكان المراد: إن سررتني يوماً بوصالك أمنتني ثلاثة أيام بصودك. وهذا عكس المعنى المقصود." (٤)

الخاتمة والتوصيات:

بعد كل ما ذكر تظهر الحاجة الملحة إلى تخطيط تربوي واضح الأهداف، ثابت ومنظم، يتولى تنفيذه خبراء يتعاونون معاً يدا بيد، واضعين نصب أعينهم التخلص من هذه المشكلة دون أي تأخير أو تباطؤ في تنفيذ ما يلي:

- ١- إعادة النظر في برامج الجامعات وتعديل مواد الدراسة في عدد منها بحيث يزداد القدر المخصص لمادتي النحو الصرف.
- ٢- تشديد الرقابة على المؤلفات اللغوية والتركيز على صحة محتواها وعدم الاكتفاء بالنظر إلى الشكل وطريقة العرض.
- ٣- الاهتمام بمستوى شهادتي الماجستير والدكتوراه ومستوى أعضاء لجان مناقشة الأطاريح.
- ٤- الصدق والأمانة في تقويم الكتب وتقريبها، وعدم حصر التفكير في الربح المادي التجاري عند التأليف.
- ٥- المتابعة الدائمة لمعلمي اللغة العربية في المدارس والمعاهد وإقامة ورش العمل والتدريب لهم فالمعلم هو عصب العملية التعليمية.

وفي الختام فإنه مما لا يخفى أن السكوت عن هذه المهزلة، والاستمرار في السكوت عنها يوماً بعد يوم يترتب عليه ترسيخ كثير من المفاهيم الخاطئة بحيث إن المتكلم بالحق والصواب قد يشعر كأنه غريب أو دخيل على هذه الساحة. وقد يصبح عدد من المخالفين الذين ترسخ في ذهنهم الكم المتراكم من الأخطاء يشعرون بالغمي وهم فقراء، ويفسدون وهم يظنون الإصلاح، ويبهمون وهم يظنون الإفصاح. وهذه كارثة كبيرة يؤدي الإبطاء في علاجها إلى تعميق الفجوة بين أجيالنا القادمة والمنابع الصحيحة الصافية.

المصادر والمراجع:

أ. الكتب:

- ١- قباوة، فخر الدين، التحليل النحوي أصوله وأدلته، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢.
- ٢- قباوة، فخر الدين، المهارات اللغوية وعروبة اللسان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
- ٣- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط ١، ٢٠٠٠.

ب. الرسائل:

- ١- شتوح، زهور، تعليمية التمارين اللغوية في كتاب اللغة الغربية للسنة الرابعة متوسط، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية ٢٠١٠-٢٠١١.

ج. أوراق العمل المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات:

- ١- الأيوبي، ياسين، اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين، في المؤسسات التعليمية في الجمهورية اللبنانية، الواقع والتحديات واستشراف المستقبل، ٧ حزيران ٢٠٠٥.

الهوامش:

- ١- انظر الأيوبي، ياسين، اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في الجمهورية اللبنانية، الواقع والتحديات واستشراف المستقبل، حزيران ٢٠٠٧.
- ٢- انظر قباوة، فخر الدين، المهارات اللغوية وعروبة اللسان، ص ٨٢.
- ٣- انظر الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، الجزء السادس، الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، والباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.
- ٤- انظر قباوة، فخر الدين، التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص ٦٦-٦٨.